الأمم المتحدة
A/HRC/WG.6/13/ZAF/1
الجمعية العامة
Distr.: General
7 March 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة عشرة
جنيف، ٢١ أيار/مايو – ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

جنوب أفريقيا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبّر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.12-11627 280312 280311

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المنهجية

١- يعتبر هذا التقرير نتاج عملية تشاورية وطنية واسعة في جميع أجهزة الحكومة. وهو تتمة للتقرير الأول للاستعراض الدوري الشامل، ويظهر التقدم المحرز في مجال تنفيذ التوصيات الإثنتي والعشرين الصادرة عن الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل. و ترد كمرفقات لهذا التقرير جميع التقارير المفصلة المتعلقة بالتقدم الذي أحرزته ولا تزال تحرزه الإدارات الحكومية الوطنية في تنفيذ الولايات السياساتية والتشريعية اللازمة.

٢- وفي حالات كثيرة، تكون الولايات السياساتية والتشريعية لمختلف الإدارات الحكومية، إما عن قصد أو من قبيل الصدفة، شاملة و/أو يعزز بعضها بعضاً. واعترافاً بهذا الواقع، وبهدف تعظيم الفوائد الناجمة عن ذلك، على النحو الذي يمكن تبينه من محتويات مرفقات هذا التقرير، فإن الحكومة تنسق أعمالها السياساتية والتشريعية من خلال نظام مجموعات يضم إدارات حكومية تضطلع بولايات سياساتية وتشريعية تتزع إلى أن تكون شاملة أو يعزز بعضها بعضاً. وبالمثل، تقوم الحكومة بتنسيق وإدماج عمليات تنفيذ خططها وبرامجها عن طريق نظام "منتديات التنفيذ" الذي يجمع بين إدارات حكومية لديها نواتج متداعمة فيما يتصل بتحقيق نتيجة مشتركة. وبناء على ذلك يتعين قراءة مرفقات هذا التقرير ككل مركب يكمل التقرير.

ثانياً- التطورات التي طرأت منذ الاستعراض الأخير

٣- في أعقاب الانتخابات التي جرت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تولت حكومة جديدة مقاليد السلطة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وعملت الحكومة الجديدة، لدى توليها مهام منصبها، على تقييم أداء الحكومة على مدى خمسة عشر عاماً منذ بزوغ فجر الديمقراطية في عام ١٩٩٤، وأكدت من جديد السياسات الجيدة القائمة التي تتناول التحديات المحلية المطروحة أمام جنوب أفريقيا والوفاء بالتزاماتها الدولية. وحددت الحكومة الجديدة الحاجة إلى تحسين قدراتها على تنفيذ سياساتها وبرامجها ووضعت خمس أولويات للإطار الاستراتيجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ وفقاً للولاية الانتخابية، وهي التعليم، والصحة، ونمو الاقتصاد، وخلق فرص عمل لائقة، ومكافحة الفساد والجريمة، والتنمية الريفية، وإصلاح الأراضي. ومن بين هذه الأولويات، وضعت الحكومة الجديدة إثنتي عشرة نتيجة لحصر تركيز برامج عملها الرئيسية.

٤- وعمدت الحكومة الجديدة، تحقيقاً لهذه الأولويات وللوفاء بالتزاماتها الدولية، على إعادة تشكيل هياكلها وطرائق عملها من أجل ضمان أن تكون متجاوبة وفعالة وكفؤة وخاضعة للمساءلة. ولهذا الغرض، أنشأت الحكومة إدارات جديدة مكتملة الأركان، و/أو، في بعض الحالات، أعادت مواءمة ولايات إدارات أخرى من أجل توجيه تركيزها

وتعزيز نظام إدارة الأداء لديها على المستويين السياسي والإداري. وفي هذا الخصوص، أنشأت الحكومة الجديدة، في جملة أمور، إدارتين استراتيجيتين جديدتين وهما (أ) إدارة رصد الأداء وتقييمه؛ (ب) إدارة التخطيط الوطني فضلاً عن الوكالة الوطنية لتنشئة الشباب داخل الرئاسة. وأُنشئت إدارة رصد الأداء وتقييمه من أجل رصد الأداء وتقييمه في جميع الإدارات الحكومية، بينما تضطلع إدارة التخطيط الوطني، التي تحظى بدعم لجنة التخطيط الوطنية، بمهمة التخطيط على المديين المتوسط والطويل في مجالات استراتيجية رئيسية للبلد. وتعنى الوكالة الوطنية لتنشئة الشباب بالتركيز على تمكين الشباب اجتماعياً واقتصادياً في جنوب أفريقيا.

٥- وإضافة إلى ذلك، عمدت الحكومة الجديدة، بغية تعزيز النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها، إلى إنشاء عدة إدارات، من بينها الإدارات التالية:

(أ) إدارة جديدة معنية بالمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تعزيز إعمال حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وتيسيره وتنسيقه ورصده؛

(ب) إدارة جديدة للشؤون التقليدية من أجل تنسيق أنشطة الشؤون التقليدية التي تشمل مؤسسة القيادة التقليدية، وقيادة كويسان، والمجتمعات المحلية التقليدية، ونظم معارف السكان الأصليين، والمحاكم التقليدية وقانون السكان الأصليين، ولغات السكان الأصليين وغير ذلك من الممارسات والبروتوكولات القيمة للمجتمع المحلي. ولا تزال مؤسسة القيادة التقليدية، بما في ذلك قيادة كويسان، الدعامة أو الركيزة الأساسية للشؤون التقليدية؛

(ج) إدارات مستقلة جديدة للتعليم الأساسي والتعليم العالي والتدريب، من أجل التركيز على فرص حصول الجميع على التعليم الأساسي الجيد واكتساب المعارف والمهارات المهنية المناسبة للوظائف لبناء رأس المال البشري للبلد وقيادة اقتصاد المعارف، على التوالي؛

(د) الإدارة الجديدة للمحاربين القدماء التي تضطلع بولاية ضمان حماية وصون حقوق الأشخاص الذين شاركوا في كفاح البلد من أجل التحرر ولكن لم يتم استيعابهم في القوات المسلحة و لم يعهد إليهم بمسؤولية "حماية الديمقراطية في جنوب أفريقيا والدفاع عنها وسلامة الدولة وسيادتها".

٦- ولتعزيز النظام الجديد لرصد الأداء وتقييمه، وقَّع رئيس الجمهورية مع وزراء الحكومة على اتفاقات تتعلق بالأداء لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والوفاء بالالتزامات الدولية لجنوب أفريقيا، بوصفها دولة طرفاً في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، وصكوك الأمم المتحدة الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف. ولذلك، تقدم جنوب أفريقيا هذا التقرير الثاني للاستعراض الدولي الشامل لكونها في وضع يسمح لها تماماً بمعالجة مسائل حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستوى الدولي.

ألف- الإطار المعياري وتطوير حقوق الإنسان

٧- نُص، في الفصل الثاني (شرعة الحقوق) من قانون دستور جمهورية جنوب أفريقيا رقم ١٠٨ الصادر في عام ١٩٩٦، على إطار جنوب أفريقيا الدستوري المتعلق باحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وحمايتها وإعمالها. وقد تم التحدث بإسهاب، خلال الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، عن الأساس التشريعي الذي يمكن من بلورة هذه الحقوق وتجسيدها، ويمكن الاطلاع على ذلك من خلال الموقع الشبكي الرسمي للحكومة (http://www.gov.za).

٨- ويقوم دستور جنوب أفريقيا على القيم والمبادئ الأساسية الخاصة بالآتي: (أ) الكرامة الإنسانية وتحقيق المساواة والنهوض بحقوق الإنسان والحريات؛ (ب) عدم التمييز العنصري وعدم التحيز الجنسي؛ (ج) سيادة الدستور وسيادة القانون؛ (د) حق الراشدين في الاقتراع العام والقائمة الموحَّدة الوطنية للناخبين وإجراء انتخابات دورية ونظام متعدد الأحزاب لحكومة ديمقراطية، وذلك لضمان المساءلة والاستجابة والانفتاح. وقد قدَّم دستور جنوب أفريقيا زخماً دولياً ساعد على تطور الاعتراف العالمي بمفهوم إمكانية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا الخصوص، كانت الضرورات الدستورية والتجارب الوطنية لجنوب أفريقيا ملهمة للتعليقين العامين ٩ و١٢ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٩- ويوعز الدستور إلى السلطات الثلاث للدولة (الحكومة والسلطتان التشريعية والقضائية) بإنفاذ إعمال هذه الحقوق عملياً بما يتسق مع ولاية كل منها وفقاً لمبدأ فصل السلطات الوارد في الدستور.

باء- التدابير الإدارية

١٠- يتمتع الجهاز التنفيذي بسلطة وضع السياسات وتخصيص الموارد الكافية وتنفيذ برامج الحكومة من أجل توفير نوعية حياة أفضل للجميع بدون تمييز. ولهذه الغاية، وُضعت عدة سياسات بلغت مرحلة متقدمة على طريق التحول إلى قانون. وتشمل هذه المبادرات الرئيسية ما يلي:

- وضع سياسات تتعلق بحظر التعذيب وتجريمه، ومن المزمع أن ينظر مجلس الوزراء في مشروع قانون في هذا الشأن؛
- وضع مشروع قانون تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين لعرضه على البرلمان، ويحدد هذا المشروع، في جملة ما يحدده أفعال التمييز ضد المرأة، وينص على آليات إنفاذ للامتثال للأحكام الرئيسية الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

- إقرار الحكومة لسياسة تتعلق بنظام شامل للضمان الاجتماعي يتضمن، في جملة أمور، التأمين الصحي الوطني ونظاماً إلزامياً للتقاعد؛
- وضع مشروع سياسة للأمن الإلكتروني لمكافحة الجرائم المرتكبة من خلال الفضاء الإلكتروني بما ينتهك حقوق الإنسان، ولتنظيم الإدارة العالمية للإنترنت وفرض قيود مقبولة على ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير.

١١- وإضافة إلى التطورات المشار إليها أعلاه، اعتمدت حكومة جنوب أفريقيا أيضاً سياسات واستراتيجيات بعيدة الأثر للنهوض بنظامها المتعلق بحماية حقوق الإنسان تحقيقاً لهدف تأمين حياة أفضل للجميع. ويشمل ذلك (أ) وضع مشروع سياسة للأمن الغذائي تستنير بالاستراتيجية المتكاملة للأمن الغذائي الموجودة؛ (ب) ورقة خضراء بشأن إصلاح الأراضي مخصصة لإحداث تغييرات جذرية في تنفيذ إصلاح الأراضي وتحويل المجتمعات الريفية إلى مجتمعات ريفية نابضة بالحياة وعادلة ومستدامة؛ (ج) ورقة خضراء تتعلق بالأُسر ترمي إلى تعزيز حياة الأسرة ودعم الأُسر. واعتُمدت أيضاً مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز وتقوية الإطار التشريعي لجنوب أفريقيا في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.

جيم- التدابير التشريعية

١٢- قانون قضاء الأطفال، ٢٠٠٨ (القانون رقم ٧٥ الصادر في عام ٢٠٠٨): وهو قانون يرمي إلى إقامة نظام قضاء جنائي للأطفال الذين يخالفون القانون والأطفال المتهمين بارتكاب جرائم، وفقاً للقيم التي يقوم عليها الدستور والالتزامات الدولية للجمهورية.

١٣- مشروع قانون منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته: وهو مشروع يرمي إلى حظر الاتجار غير المشروع بالبشر وبالأعضاء البشرية. وحالما يصبح مشروع القانون قانوناً برلمانياً وكامل الإنفاذ فإنه سيصبح واحداً من القوانين الأكثر شمولاً في مكافحة الاتجار بالبشر في جنوب أفريقيا.

١٤- مشروع تعديل قانون النظام الصحي الوطني: وهو مشروع يرمي إلى إنشاء مكتب للامتثال للمعايير الصحية.

١٥- قانون تعديل نظام المساعدة الاجتماعية، ٢٠١٠ (القانون رقم ٥ الصادر في عام ٢٠١٠): وهو ينص على الحق في القضاء الإداري وحق نقض القرارات السلبية التي تتعلق بطلبات الحصول على المساعدة الاجتماعية.

١٦- قانون تعديل قانون اللاجئين، ٢٠٠٨ (القانون رقم ٣٣ الصادر في عام ٢٠٠٨): وهو قانون يرمي إلى تحديد وضع اللاجئ وينص على واجبات ملتمسي اللجوء وحقوقهم وعلى إنشاء هيئة لطعون اللاجئين.

١٧- مشروع قانون الشؤون التقليدية الوطنية: ويتضمن هذا المشروع، ضمن جملة أمور، الاعتراف بالمجتمعات المحلية كويسان وبزعمائها وهياكلها، وإنشاء مؤسسات تقليدية ومؤسسات كويسان وفقاً للضرورات الدستورية، مثل شرعة الحقوق، والحفاظ على سلامة مؤسسات القيادة التقليدية وقيادة كويسان واسترداد كرامتها بما يتمشى مع القوانين والممارسات العرفية، وزيادة حماية مؤسسات القيادة التقليدية وقيادة كويسان وتعزيزها، ووضع حكم يتيح مشاركة قيادة كويسان في هياكل الحكم.

١٨- قانون تعديل قانون الدوائر الإصلاحية (القانون رقم ٥ الصادر في عام ٢٠١١): ينص هذا القانون على وضع نظام جديد للإفراج الطبي وتوضيح بعض الأحكام المتعلقة بالإفراج وتحسين إدارة المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي.

دال - التدابير القضائية

١٩- تتمتع المحكمة الدستورية بسلطات إبطال أي تشريع إذا كان مخالفاً للدستور. ويواصل الجهاز القضائي لجنوب أفريقيا أيضاً أداء مهمته الدستورية بصورة محايدة ومستقلة، بما في ذلك النظر في قضايا أساسية تنطوي على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. وقد أكدت المنازعات المعروضة على المحاكم بين الجهات المسؤولة وأصحاب الحقوق مفهوم الإعمال التدريجي وبصورة متوازنة لجميع الحقوق التي يكون التمتع الكامل بها رهناً بتوافر الموارد.

ثالثاً- آليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٢٠- يصعب على مدى ١٨ عاماً محو التأثير المجتمعي السلبي النابع من الانقسامات العميقة الجذور التي تسبب بها التمييز، ولا سيما التمييزي العنصري والكراهية، طوال ٣٥٠ عاماً. وإدراكاً لهذا الواقع، اعتمدت جنوب أفريقيا دستوراً يتضمن قيماً ومبادئ أساسية تمثل جسراً يمتد بين الماضي المنقسم والمستقبل الموحّد الذي يراعي الحاجة إلى التلاحم الاجتماعي والمصالحة الوطنية والهوية وتضميد الجراح وبناء الأمة. ومن العوامل التي تعيق تحقيق التلاحم الاجتماعي آفات الفقر والتخلف وتعاطي المخدرات، وبخاصة في صفوف الشباب، والأشكال المتبقية والخفية من العنصرية وكره الأجانب ورهاب المثليين.

٢١- وقد عملت حكومة جنوب أفريقيا على مدى السنوات الثماني عشرة الماضية باستمرار ودون كلل أو ملل من أجل ضمان التحسين التدريجي في سد الثغرات الإجرائية والموضوعية على السواء، سعياً منها إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية المتصلة بها. وفي هذا الخصوص، أُحرز تقدم مرضٍ في وضع تشريع في مجالات تم تفصيلها وتوثيقها في الفرع باء من هذا التقرير. ويمثل تحقيق التلاحم الاجتماعي أحد الأولويات الرئيسية لجنوب أفريقيا في البرامج التي وضعتها لبناء الأمة.

٢٢- وفي هذا الخصوص، اختارت الحكومة التحرك بشكل حاسم ومنهجي وتدريجي في تنفيذ السياسات والبرامج التي ساعدت البلد حتى الآن على تجسيد عقده الاجتماعي مع مجموعة من الجهات صاحبة المصلحة المتعددة لتحقيق التحول والتلاحم على الصعيد الاجتماعي في الجهود المبذولة لبناء الأمة.

٢٣- وتتولى الإدارات الحكومية الممثلة في "مجموعة العدالة ومنع الجريمة والأمن" المسؤولية الجماعية عن مكافحة جميع أشكال الجريمة والعنف، بما في ذلك العلل الاجتماعية الأخرى التي تصيب مجتمع جنوب أفريقيا. وبالمثل، تقع على عاتق هذه الإدارات مسؤوليات وواجبات بموجب الدستور لضمان أن تكون جنوب أفريقيا بلداً آمناً في ولايتها السيادية الوطنية حيث تُضمَن حرية الحركة في سياق نظام للهجرة يدار بصورة جيدة وبرامج لتنظيم أوضاع ملتمسي اللجوء واللاجئين بما يتسق مع متطلبات أمن الدولة. وإن الأحكام الدستورية فضلاً عن أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانوني الإنساني التي تكون جنوب أفريقيا طرفاً فيها، تجعل من الضروري معاملة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة تحفظ كرامتهم وعدم إخضاعهم للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٢٤- وفي السياق المشار إليه أعلاه، وعملاً بالتوصيات الواردة في التقرير الأول للاستعراض الدوري الشامل، كان مركز ليندبلا للإعادة إلى الوطن مصدر قلق بسبب ما أثير بصورة حادة ومستمرة من ادعاءات تتعلق بالتعذيب وإساءة المعاملة. ولغرض تسجيل الموقف، ترغب حكومة جنوب أفريقيا في أن تؤكد أن مركز ليندبلا للإعادة إلى الوطن هو مرفق للمرور العابر لغير المواطنين الذين سيُنقلون في إطار برامج الإعادة إلى الوطن إلى بلدانهم الأصلية. وبناءً على ذلك، لا يمكن البتة اعتبار مركز ليندبلا للإعادة إلى الوطن كمركز احتجاز من نوع المرافق الإصلاحية المخصصة للمجرمين المدانين والمحتجزين رهن المحاكمة. وتواجه عملية الإعادة السلسة والعاجلة إلى الوطن عوائق التأخير في التحقق من هويات المرحلين وجنسياتهم إضافة إلى الحصول على وثائق السفر من البلد الأصلي. وفي الحالات التي تتجاوز فيها فترات التأخير الأُطر الزمنية المطلوبة المقررة فإن على الحكومة أن تقدم طلباً إلى محكمة مختصة من أجل تمديد هذه الفترة والحصول على أمر قضائي مناسب في هذا الخصوص.

٢٥- ومركز لاندبلا للإعادة إلى الوطن مجهَّز بمركز طبي كامل الخدمات يعمل فيه مهنيون صحيون مؤهلون بدعم من مستشفى قريب. ويتمتع جميع المرضى في المركز بإمكانية الحصول بحرية على الرعاية والإمدادات الطبية على أساس غير تمييزي. وإن فرص الوصول بدون قيد إلى المرفق وإلى المرحّلين متاحة كذلك للجنة حقوق الإنسان لجنوب أفريقيا ولرابطات المحامين المعترف بها التي تمثل المرحلين والمؤسسات الدولية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما يتسق مع ولاية كل منها. ويدار المرفق إدارة جيدة على النحو الذي أكده المقرر الخاص المعني بحقوق العمال المهاجرين أثناء زيارته إلى جنوب أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠١١.

٢٦- ويمتثل مركز ليندیلا للإعادة إلى الوطن امتثالاً كاملاً لجميع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم. وتراعي الحكومة الحالة الخاصة للأطفال والأحداث والنساء الحوامل وتلبي احتياجاتهم وتتجاوب معهم وهم يُحالون، حسب الاقتضاء، إلى أماكن آمنة تديرها الحكومة أو تدعمها.

٢٧- وتسري الالتزامات الوطنية والدولية لجنوب أفريقيا التي أشير إليها في الفقرات السابقة أيضاً على السجناء المحتجزين، بمَن فيهم الرعايا الأجانب في المرافق الإصلاحية. وتوجد في المرافق الإصلاحية في جنوب أفريقيا مرافق منفصلة للسجناء الأحداث والنساء، وتوجد فيها أيضاً وحدات للأمهات والرضع. وتُبلَّغ جميع ادعاءات المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة إلى مركز شرطة جنوب أفريقيا لإجراء التحقيقات الجنائية وتُحال عند الاقتضاء إلى المدير الوطني للمقاضاة العامة من أجل المقاضاة. وتمتثل جنوب أفريقيا امتثالاً كاملاً لالتزاماتها الدولية عندما يتعلق الأمر بالأشخاص المحرومين من حريتهم. وفي هذا الخصوص، يحظر قانون جنوب أفريقيا الاحتجاز التعسفي ويمنح جميع الأشخاص المحتجزين في المرافق الإصلاحية فرصة الحصول على تمثيل قانوني وإبلاغ أقرب أقربائهم. ويطبَّق مبدأ أمر الإحضار تطبيقاً كاملاً.

٢٨- وإضافة إلى التدابير الواردة أعلاه، ينص دستور جنوب أفريقيا بموجب الفصل ٩ على إنشاء مؤسسات مستقلة في جنوب أفريقيا كآليات تستند إليها الديمقراطية الدستورية في جنوب أفريقيا. ويشمل ذلك: (أ) مكتب المدافع العام؛ (ب) لجنة حقوق الإنسان لجنوب أفريقيا؛ لجنة تعزيز حقوق الطوائف الثقافية والدينية واللغوية وحمايتها؛ (د) لجنة المساواة بين الجنسين؛ (هـ) المراجع العام للحسابات؛ (و) اللجنة الانتخابية. وهذه المؤسسات مستقلة ولا تخضع إلا للدستور والقانون وعليها أن تكون محايدة وأن تمارس سلطاتها وتؤدي مهامها بدون خوف أو محاباة أو تحيز. ويحق لأي شخص ضمن الولاية الوطنية لجمهورية جنوب أفريقيا قد يشعر بالظلم لانتهاك حقوقه أن يتوجه إلى هذه المؤسسات ويطالِب بسُبل انتصاف مناسبة. وهذه المؤسسات فعالة جداً في الاضطلاع بولايتها الدستورية.

٢٩- وتتمتع منظمات المجتمع المدني في جنوب أفريقيا بمركز حسن ولديها اعتماد على النحو الواجب في إطار تشريع جنوب أفريقيا ذي الصلة، وتؤدي دوراً هاماً في الدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها. وتعمل هذه المنظمات بحرية واستقلالية وتقدِّر الحكومة دورها التكميلي في تحقيق برنامج التنمية والدفاع عن حقوق الأشخاص الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع والجوع.

رابعاً- الإنجازات والتحديات والمعوقات التي تعترض التنفيذ

٣٠- قامت الحكومة، منذ التقرير الأول للاستعراض الدوري الشامل وعملاً بأولوياتها المحدَّدة، بتسريع تنفيذ التشريعات والبرامج القائمة، واستحدثت عمليات تدخّل عديدة كان

لها تأثير إيجابي على نوعية حياة السكان في جنوب أفريقيا وعلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها. ويتضمن ذلك، في جملة أمور، ما يلي:

ألف- الإنجازات

٣١- **التأمين الصحي الوطني:** يتمثل الهدف الأساسي للتأمين الصحي الوطني الذي يجري استحداثه في ضمان حصول جميع المواطنين والمقيمين في جنوب أفريقيا، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، على خدمات صحية من نوعية جيدة يوفرها القطاعان العام والخاص على السواء. وقد نُشرت المقترحات السياساتية التي تحدد التنفيذ التدريجي للتأمين الصحي الوطني في آب/أغسطس ٢٠١١. وسيجري تجريب نظام التأمين الصحي الوطني في عام ٢٠١٢ في عشر مناطق صحية عامة من أصل ٥٢ منطقة.

٣٢- **الأهداف الإنمائية للألفية:** ركزت الحكومة، ولا تزال تركِّز بشدة، منذ عام ١٩٩٤ على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبلوغ هدف توفير الأمن الغذائي للشعب. ولهذه الغاية، اعتُمدت برامج متعمَّدة لتمكين المرأة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد. وتمثّل التنمية الريفية وإصلاح الأراضي عاملاً أساسياً في هذا الخصوص. وتعد جنوب أفريقيا بلداً من البلدان الرائدة التي تدعو إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الدولي.

٣٣- **إتاحة التعليم الابتدائي للجميع (معدلات الالتحاق بالمدارس):** يؤكد التقرير القطري لجنوب أفريقيا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الصادر في عام ٢٠١٠ أن التعليم الابتدائي في جنوب أفريقيا يتميز بمعدلات عالية للغاية للالتحاق بالمدرسة والمواظبة عليها. وتُظهِر هذه المعدلات المساواة الشديدة بين الجنسين، وفي الحالات التي توجد فيها بعض الفروق الطفيفة، فإنها تكون لصالح الطالبات. وإتاحة التعليم الابتدائي للجميع هو بالفعل حقيقة واقعة. وتشير المعدلات الصافية المعدَّلة للالتحاق بالمدارس إلى أن معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي بلغ زهاء ٩٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ بعد أن كان ٩٦ في المائة في عام ٢٠٠٢. وتُظهِر بيانات أحدث أن معدلات المشاركة قد ارتفعت إلى ٩٩ في المائة. وعلى هذا المستوى، فإن نسبة الملتحقين بالمدارس من الأطفال الذين هم في السن الدراسية هي نفسها تقريباً لدى الصبيان والبنات.

٣٤- **إمكانية الحصول على التعليم العالي:** يكرس دستور جنوب أفريقيا الحق في مواصلة التعليم، وهو حق ينبغي أن تتيحه الدولة وتجعله في متناول الجميع تدريجياً، من خلال اتخاذ تدابير معقولة. ولهذه الغاية، أنشأت الحكومة وزارة للتعليم العالي ترمي إلى تهيئة مواطنين أكفاء وحائزين على تعليم جيد وماهرين وقادرين على التنافس في اقتصاد عالمي مستدام ومتنوع وكثيف الاعتماد على المعرفة، وهو ما يحقق الأهداف الإنمائية للبلد. وقد عمدت وزارة التعليم العالي، بما يتمشى مع ولايتها، إلى زيادة الفرص المتاحة للفقراء للحصول على التعليم العالي، بوسائل منها تحويل القروض إلى إعانات مالية من أجل طلاب السنة النهائية المؤهلين.

٣٥- **مشروع قانون اللغات الوطنية لجنوب أفريقيا:** يبحث البرلمان حالياً هذا المشروع ومن المقرر أن يصدر قريباً كقانون. وينص مشروع القانون على تعزيز الحقوق اللغوية للمجتمعات المحلية وتشجيع التعددية اللغوية فضلاً عن المساواة في تقدير جميع اللغات الرسمية لجنوب أفريقيا. وسيعزز مشروع القانون أيضاً فرص الوصول إلى الخدمات الحكومية عن طريق إتاحة الإمكانية للمواطنين للتفاعل مع الحكومة باللغة التي يختارونها.

٣٦- **دعم الدخل (المنح الاجتماعية):** وفقاً لمبدأ المساواة، حُدد سن الأهلية للحصول على منحة الشيخوخة عند سن ٦٠ عاماً للنساء والرجال. وقد أتاح ذلك لنحو ٢٥٠ ٠٠٠ شخص تتراوح أعمارهم ما بين ٦٠ و٦٥ عاماً أهلية الحصول على معاش الشيخوخة. وبالمثل، وفقاً لتعريف الطفل كشخص يتراوح عمره ما بين صفر و١٨ عاماً على النحو الوارد في دستورنا، فإن سن الأهلية للحصول على منحة دعم الطفل قد رفع تدريجياً على مدى السنوات من صفر إلى ٦ سنوات ثم من صفر إلى ١٨ عاماً. ويحصل ١٠,٣ ملايين طفل على منح دعم الطفل. ويستفيد ما مجموعه ١٥,٣ مليون شخص من المساعدة الاجتماعية، وهو ما يشكل نحو ٣٠ في المائة من سكان جنوب أفريقيا. وأسهم برنامج المساعدة الاجتماعية إسهاماً كبيراً في تمكين جنوب أفريقيا من تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويؤكد تقرير جنوب أفريقيا القطري المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الصادر في عام ٢٠١٠ أن برنامجها للمساعدة الاجتماعية، بما أجراه من زيادات سنوية تفوق معدل التضخم، قد أسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.

باء- التحديات

٣٧- **التعليم الأساسي الجيد:** على الرغم من الإنجازات المحققة في مجال التحاق الجميع تقريباً بالتعليم الابتدائي ومواظبتهم عليه، فإن نوعية التعليم الأساسي لا تزال تطرح تحدياً كبيراً. وقد اعتمدت الحكومة، سعياً منها إلى التصدي لهذا التحدي، استراتيجية جديدة وهي "خطة العمل حتى عام ٢٠١٤: نحو تحقيق هدف التعليم في عام ٢٠٢٥"، التي ترمي إلى تحسين جميع جوانب التعليم، مثل تعيين المدرسين والتحاق الطلاب بالمدارس وتمويل المدارس ومعرفة القراءة والكتابة والحساب ونوعية التعليم بوجه عام. وسيكون هناك تركيز شديد على بناء أسس إدخال الأطفال في نظام التعليم عن طريق زيادة عدد مراكز النماء في مرحلة الطفولة المبكرة وتسجيلها وتحسين إمكانية الوصول إلى هذه المراكز وتوحيد المناهج التعليمية من أجل حفز التعليم في مرحلة مبكرة والتطور المعرفي للأطفال وتوفير برامج تدريبية مناسبة لأخصائيي تلك المراكز.

٣٨- **الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة:** تواجه جنوب أفريقيا تحدياً كبيراً فيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال (الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية) والوفيات النفاسية (الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية) ومعدل انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

(الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية). وهناك أدلة على العلاقة بين وفيات الأطفال والوفيات النفاسية وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في البلد. وتصدياً لهذا التحدي، وضعت الحكومة استراتيجيات عديدة وبرامج علاج، ولا سيما البرنامج الشامل لعلاج فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والوقاية منه من أجل مكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ويشمل ذلك، ضمن جملة أمور، توسيع نطاق الوقاية من انتقال الأمراض من الأم إلى الطفل بهدف الحد من خطر انتقال فيروس نقص المناعة البشري من الأم إلى الطفل. وإضافة إلى ذلك، يخضع جميع الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشري للعلاج، بصرف النظر عن تعداد الخلايا CD4. واستحدث أيضاً نوعان جديدان من لقاحات الأطفال في البرنامج الموسع للتحصين، أي اللقاح ضد المكورات الرئوية المتقارنة لمنع الالتهاب الرئوي واللقاح المضاد للفيروس العجلي لمنع الإسهال. وقد بدأت جنوب أفريقيا أيضاً حملة بشأن تسريع الحد من الوفيات النفاسية في أفريقيا كجزء من برنامج عمل الاتحاد الأفريقي. وإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجاً تعاونياً وهو "إطار تسريع الأهداف الإنمائية للألفية" المصمم لمساعدة الحكومات والشركاء على القيام بصورة منهجية بتحديد الاختناقات التي تعترض إحراز تقدم في تحقيق الأهداف المعينة التي لم تحقق في الموعد المناسب من الأهداف الإنمائية للألفية، وإيلاء هذه الاختناقات الأولوية وإيجاد حلول سريعة لها. وفي حالة جنوب أفريقيا، سيستخدم إطار تسريع الأهداف الإنمائية للألفية لزيادة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة.

٣٩- **اكتظاظ المرافق الإصلاحية:** تهدف الحكومة إلى تحسين المرافق القائمة وبناء مرافق إصلاحية جديدة لاستيفاء الشروط المبينة في الورقة البيضاء المتعلقة بإصلاحيات جنوب أفريقيا لعام ٢٠٠٥. ويقّر قانون تعديل قانون المرافق الإصلاحية لعام ٢٠١١ (القانون رقم ٥ الصادر في عام ٢٠١١) بحقوق وبمعاملة المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي الذين يسهمون إلى حد كبير في مستويات الاكتظاظ في بعض المرافق الإصلاحية، ويبين حقوقهم بالتفصيل، وينص على تسريع القضايا من خلال نظام لإدارة تدفق القضايا للتخفيف من الاكتظاظ في المرافق الإصلاحية. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة استراتيجية متعددة الأوجه أثبتت بالفعل فعاليتها في الحد من ارتفاع مستويات الاكتظاظ.

٤٠- **كره الأجانب:** أفضت التحديات المتعلقة بالبطالة والفقر وعدم المساواة إلى ظهور نزعات كره الأجانب في أوساط مواطني جنوب أفريقيا. وقد اتخذت الحكومة عدة تدابير للتخفيف من ويلات كره الأجانب تشمل، في جملة أمور، أعمال الشرطة الظاهرة للعيان وبرامج توعية المجتمع المحلي وتعزيز التسامح والتنوع الثقافي. وجدير بالذكر في هذا الخصوص أن موقف حكومة جنوب أفريقيا قدر تركّز دوماً على اعتناق التنوع والتسامح كقيم أساسية من قيم ديمقراطيتها الدستورية. وقد استضافت الحكومة المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لعام ٢٠٠١. وينظر المجتمع الدولي إلى حصيلة هذا المؤتمر، وهي إعلان وبرنامج عمل ديربان، على أنها الوثيقة التوجيهية

الوحيدة التي تلخص التدابير وسبل الانتصاف اللازمة للحد بفعالية من جميع مظاهر ويلات العنصرية وكره الأجانب. وتقود جنوب أفريقيا الجهود الدولية المبذولة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان بفعالية من قبل جميع الدول على المستوى الوطني. وقد اقتصرت حوادث كره الأجانب التي وقعت في جنوب أفريقيا منذ أيار/مايو ٢٠٠٨ على بعض المناطق في البلد وكانت وراء الظاهرة، في معظم الحالات، عناصر إجرامية. وتمكنت الدولة من وقف موجة كره الأجانب بالعمل عن كثب مع ما لديها من أجهزة أمن الدولة ووكالات إنفاذ القانون. ونفذت أيضاً برامج للتوعية العامة في جميع أنحاء البلد لتثقيف جميع مواطني جنوب أفريقيا بشرور كره الأجانب والحاجة الملحة لتعزيز القيم الدستورية للتنوع والتسامح واعتناقها.

٤١- **التلاحم الاجتماعي**: تواصل الحكومة التصدي للتحديات التي تتعلق، بصفة خاصة، بتحقيق التلاحم الاجتماعي والتسامح واعتناق قيم التنوع. وللتخفيف من تلك التحديات، شرعت الحكومة في عدة برامج بالتعاون مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين الآخرين ذوي الصلة لمواجهة التحديات التي تعوق تحقيق التلاحم الاجتماعي. وتأخذ هذه البرامج، ضمن جملة أمور أخرى، شكل حوارات مجتمعية شعبية وأنشطة مشتركة بين الثقافات، مثل "يوم أفريقيا" و"يوم التراث الوطني" وحملات وطنية ومؤتمرات بشأن المطالبة بالقيم الإيجابية (أوبونتو)، وحملات إشاعة الحس الأخلاقي، وحوارات فيما بين الأجيال للتصدي لكره الأجانب. وفي هذا الخصوص، عقدت ندوات وطنية في عام ٢٠٠٩ تمهيداً لمؤتمر القمة الوطنية بشأن التلاحم الاجتماعي الذي سيعقد في هذا العام. وسيستند مؤتمر القمة هذا إلى الدروس المستفادة من المؤتمرات الرئيسية والمباريات الرياضية التي تنظم في جنوب أفريقيا، بما في ذلك الكأس العالمي لكرة القدم الذي نظمه الاتحاد الدولي لكرة القدم في عام ٢٠١٠ والذي أدى دوراً حافزاً على تحقيق التلاحم الاجتماعي وبناء القدرات الوطنية في بلدنا.

٤٢- وتتجلى مظاهر الظلم التاريخي لنظام لاستعمار والفصل العنصري الذي أدى إلى تهميش الفئات الضعيفة واستبعادها اجتماعياً في الفقر والبطالة وعدم المساواة، وهو ما عمق جذور التفاوتات الاقتصادية في المجتمع. وهذه التحديات الثلاثية هي إهانة للكرامة الإنسانية وهي تقوض التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد أكد الرئيس ج غ زوما في خطابه عن حالة الأمة لعام ٢٠١٢ زيادة الإنفاق الاجتماعي في السنوات القليلة الماضية وأعلن عن استثمارات كبيرة من المزمع توظيفها في برامج تطوير الهياكل الأساسية في السنوات الثلاث المقبلة للتخفيف من حدة ذلك عن طريق التفاعل المحكم التوازن بين عمليات التدخل الاجتماعية وتلك التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية.

جيم- المعوقات التي تعترض التنفيذ

٤٣- يقتضي تنفيذ برامج حقوق الإنسان بهدف جعل الحقوق حقيقة واقعة لجميع مواطني جنوب أفريقيا التنسيق المعزز والفعال. وعلى الرغم من أن وزارة العدل والتطوير الدستوري

هي الوصي الوطني على قوانين وسياسات جنوب أفريقيا في مجال حقوق الإنسان، فإن التنفيذ الفعلي لمجموعة حقوق الإنسان المكرسة في دستور جنوب أفريقيا وفي العهدين الدوليين الرئيسيين لحقوق الإنسان اللذين وضعتهما الأمم المتحدة (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) يدخل في نطاق عدة إدارات حكومية وفقاً لولايتها التشريعية.

٤٤- وفي السياق المشار إليه أعلاه، هناك ثلاث مجموعات حكومية هامة التزمت بإدراج مسائل حقوق الإنسان كبنود دائمة في جدول أعمال وبرامج عمل اجتماعاتها، ولا سيما مسألة امتثال جنوب أفريقيا لالتزاماتها الدولية. وهذه المجموعات هي (أ) مجموعة القطاع الاجتماعي؛ (ب) مجموعة العدالة ومنع الجريمة والأمن؛ (ج) مجموعة التعاون الدولي والتجارة والأمن. ومن المأمول به أن يضمن هذا النهج تحسين تنسيق البرامج الدولية لجنوب أفريقيا في مجال حقوق الإنسان أعلى مستوى لتخطيط السياسات وتنفيذها داخل الحكومة، وفعالية ذلك التنسيق. وستحظى جميع المسائل الهامة في هذا الخصوص باهتمام عاجل ومناسب من قبل الحكومة على أعلى المستويات. ومن هذه المسائل: (أ) تنفيذ الملاحظات الختامية لهيئات رصد معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو توصياتها؛ (ب) تنفيذ التوصيات الصادرة في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ (ج) الاستجابة في الوقت المناسب "للرسائل العاجلة" الموجهة من قبل نظام حقوق الإنسان للأمم المتحدة؛ (د) الامتثال لنظام تقديم التقارير في إطار هيئات المعاهدات؛ (هـ) مسائل أخرى ذات صلة.

٤٥- ودخلت جنوب أفريقيا في شراكة فعالة وعملية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ترمي إلى توفير القدرات والتدريب لموظفي الحكومة ذوي الصلة في تجميع التقارير القطرية المقدمة إلى نظام رصد معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد أدت هذه الشراكة إلى تنظيم برنامج تدريبي ناجح إلى حد كبير جداً في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في بريتوريا، وهو برنامج حضره نحو ٨٥ موظفاً من موظفي الحكومة. ومن المتوقع أن تستمر برامج متابعة هذه البداية الممتازة في الوقت المناسب. وتعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان على نحو وثيق مع حكومة جنوب أفريقيا في عقد عدة حلقات دراسية بشأن حقوق الإنسان من أجل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لوضع تصور للنهج الإقليمي لتنفيذ التزامات حقوق الإنسان بشكل فعال. وقد طرأ تطور أساسي آخر في هذا الخصوص يتعلق بعقد الحلقة الدراسية الإقليمية المشتركة بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الفترة من ١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في بريتوريا، وقد اعتمدت بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خلال هذه الحلقة برنامجاً إقليمياً يرمي إلى جعل المنطقة بمنأى عن بلاء المخدرات والجريمة.

خامساً- الأولويات الوطنية الرئيسية

٤٦- حددت حكومة جنوب أفريقيا على النحو المشار إليه سابقاً خمس أولويات وطنية رئيسية للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤ تمشياً مع ولايتها السياسية الانتخابية. وتتمثل هذه الأولويات فيما يلي: (أ) توفير فرص العمل؛ (ب) الصحة؛ (ج) التعليم؛ (د) مكافحة الفساد والجريمة؛ (هـ) التنمية الريفية وإصلاح الأراضي والأمن الغذائي. وجرى تنسيق هذه الأولويات بعناية وأدرجت في النتائج الاثنتي عشرة التالية المزمع تنفيذها وتحقيقها بحلول عام ٢٠١٤.

٤٧- وبغية تنفيذ الأولويات المشار إليها أعلاه تنفيذاً فعالاً، أعادت الحكومة تشكيل نظام المجموعات الذي يضم إدارات حكومية تضطلع بولايات سياساتية وتشريعية تترع إلى أن تكون شاملة ويعزز بعضها بعضاً. وبالمثل، تقوم الحكومة بتنسيق وإدماج عملية تنفيذ خططها وبرامجها عن طريق نظام منتديات التنفيذ الذي يجمع بين إدارات حكومية لديها نواتج متداعمة فيما يتصل بتحقيق نتيجة مشتركة.

٤٨- والنتائج الاثنتا عشرة هي كالآتي:

(أ) **التعليم الأساسي**: الحق في الحصول على التعليم الأساسي الجيد؛

(ب) **الصحة**: حياة مديدة ومليئة بالصحة لجميع مواطني جنوب أفريقيا؛

(ج) **السلامة**: تحقيق سلامة جميع الأشخاص في جنوب أفريقيا وشعورهم بالأمان؛

(د) **العمالة**: توفير العمل اللائق عن طريق النمو الاقتصادي الشامل؛

(هـ) **المهارات**: توفير قوة عاملة ماهرة وقادرة على دعم مسير النمو الشامل؛

(و) **الهياكل الأساسية الاقتصادية**: وضع شبكة من الهياكل الاقتصادية الفعالة والقادرة على المنافسة والاستجابة؛

(ز) **التنمية الريفية**: إقامة مجتمعات محلية ريفية نابضة بالحياة وعادلة ومستدامة تسهم في تحقيق الأمن الغذائي للجميع؛

(ح) **مستوطنات بشرية متكاملة**: إقامة مستوطنات بشرية مستدامة وتحقيق نوعية حياة أفضل للأسر المعيشية؛

(ط) **الحكومة المحلية**: إنشاء نظام حكومة محلية سريع الاستجابة وخاضع للمساءلة وفعال وناجع؛

(ي) **البيئة**: حماية وتعزيز أصولنا البيئية ومواردنا الطبيعية؛

(ك) **العلاقات الوطنية والدولية**: خلق جنوب أفريقيا أفضل وأفريقيا أفضل وعالم أفضل؛

(ل) **الخدمة العامة:** توفير خدمة عامة فعالة وكفؤة وموجهة نحو التنمية، ومواطَنة متمكنة وعادلة وشاملة للجميع.

٤٩- ويتزامن تحقيق النتائج المشار إليها سابقاً مع الوفاء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المكرسة في دستور جنوب أفريقيا وعهدي الأمم المتحدة الأساسيين لحقوق الإنسان على السواء وإعمالها تدريجياً، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر (أ) الحق في التعليم؛ (ب) الحق في الرعاية الصحية والغذاء والماء والصرف الصحي؛ (ج) الحق في العمل؛ (د) الحق في الحصول على سكن لائق؛ (هـ) الحق في الضمان الاجتماعي؛ (و) الحق في بيئة سليمة وصحية؛ (ز) الحق في مستوى معيشي لائق؛ (ح) الحق في المواطنة.

٥٠- وقد أقرت الحكومة بأن إعمال هذه الحقوق والحريات الأساسية يقتضي سياسات مناسبة وتخطيطاً برنامجياً على المديات القصير والمتوسط والطويل وحشد الموارد المطلوبة على جميع المستويات. وفي هذا الخصوص، تخلت الحكومة منذ عام ٢٠٠٩ عن التخطيط المجزأ وأنشأت لجنة للتخطيط الوطني مكلفة بوضع خطة إنمائية وطنية تتضمن رؤية طويلة الأجل وإسقاطات لعام ٢٠٠٣، وبدأت في عام ٢٠١٠ وضع إطار جديد لمسار النمو وحددت تطوير الهياكل الأساسية والسياحة والزراعة والتعدين والتصنيع والاقتصاد الأخضر كمحركات أساسية لخلق فرص العمل.

٥١- ونظام المجموعات الحكومية في جنوب أفريقيا هو آلية تنسيق أعدت لتنفيذ البرامج بفعالية من أجل تحقيق الأولويات الوطنية والوفاء بالتزامات جنوب أفريقيا في مجال حقوق الإنسان على المستويات الإقليمي والقاري والدولي. ولهذه الغاية، تُدرج الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان كبنود دائمة في جدول الأعمال وبرامج العمل الخاصة بالمجموعات الحكومية ذات الصلة.

سادساً- توقعات المساعدة التقنية

٥٢- تلتزم حكومة جنوب أفريقيا بتحقيق أهداف "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا". ويتم الوفاء بهذا الالتزام على ثلاثة مستويات هامة، تكون في كل مستوى منها مجموعة وحيدة من الشركاء، والهدف من ذلك هو حشد الموارد الضرورية والإرادة السياسية والتعاون الدولي. وعلى المستوى المحلي، أبرمت الحكومة عقداً اجتماعياً مع جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة (المجتمع المدني والمشاريع التجارية ومؤسسات العمل والمؤسسات الأكاديمية والبحثية) لتحسين تنفيذ برامجها المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا الخصوص، أنشأت الحكومة المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والعمل، الذي يضم الحكومة وقطاع العمل المنظم والقطاع الخاص لكي يعالج، في جملة أمور، مسائل تتعلق باكتساب المهارات ذات الأولوية وإعادة تحديد أولويات نظام التعليم الموجه نحو ضمان تحسين النوعية في التعليم، مع توفير المناسب من التدريب والمهارات لحفز اقتصاد المعرفة بفعالية.

٥٣- وتعكف جنوب أفريقيا على إقامة شراكات إقليمية قوية واستحداث برامج إقليمية مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ذات الصلة. وتستتبع المجالات الهامة المحددة في هذا الخصوص القيام بأمور، منها اتخاذ تدابير فعالة لمراقبة الحدود والجريمة المنظمة عبر الوطنية (الاتجار غير المشروع بالبشر والأعضاء البشرية والأسلحة الخفيفة والمخدرات والجريمة الإلكترونية وغسل الأموال) والتكامل الاقتصادي الإقليمي والأمن الغذائي الإقليمي. وقد دخلت حكومة جنوب أفريقيا، وفي الواقع بلدان المنطقة (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) في شراكات مع الوكالات والبرامج والصناديق ذات الصلة لتوفير القدرات المطلوبة عن طريق التعاون التقني من أجل التخفيف من هذه الويلات. وتشمل القضايا التقليدية المشار إليها في هذا الخصوص البرنامج الإقليمي المشترك بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لجعل المنطقة بمنأى عن بلاء المخدرات والجريمة، والتعاون بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبرامج منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة، والتعاون الوشيك بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لوضع القيم والمبادئ المشتركة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي موضع التنفيذ في مجال حقوق الإنسان، والتعاون بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل وضع معايير موحدة للتعامل مع المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء.

٥٤- وتمشياً مع أولوية السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا المتمثلة في "الإسهام في خلق أفريقيا أفضل وعالم أفضل"، تتعاون عدة إدارات حكومية مع بلدان المنطقة بشأن مجموعة من البرامج ترمي إلى مساعدة البلدان الخارجة من التراع في برامج إعادة الإعمار في فترة ما بعد التراع من أجل إرساء دعائم الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الخاضع للمساءلة. وقد ثبت أن تبادل الخبرات والمساعدة التقنية بين جنوب أفريقيا وهذه البلدان يعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية.

٥٥- وتعكف حكومة جنوب أفريقيا على "إنشاء وكالة للشراكة الإنمائية لجنوب أفريقيا"، مما سيخلق فرص عمل في جنوب أفريقيا للعمل مع البلدان المجاورة لها مباشرة والبلدان الأخرى البعيدة عن أفريقيا من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية. ومن المتوقع أن تركز وكالة الشراكة الإنمائية برامجها وترسيها على المسائل الأساسية، مثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فضلاً عن التصدي للأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية بإيجابية وفعالية. وتستخدم حكومة جنوب أفريقيا في الوقت الحالي صندوق النهضة الأفريقية لتحقيق بعض هذه الأهداف. وأقامت حكومة جنوب أفريقيا مؤخراً، انطلاقاً من رؤيتها للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أفريقيا شراكة مع مركز القانون المجتمعي في جامعة ويسترن كيب، عن طريق صندوق النهضة الأفريقية، لمساعدة المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان التابع لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على تعميم

مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بهذه المسألة داخل القارة الأفريقية قبل اعتمادها من قبل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورته الحادية والعشرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٥٦- وفيما يتعلق بالهجرة عبر الحدود لا يمكن، بالنظر إلى محدودية البيانات وعدم مواءمتها فيما يتعلق بالمهاجرين (ولا سيما المهاجرون الذين لا يحملون وثائق هوية) توفير لمحة عامة مفصلة عن جميع تدفقات الهجرة إلى جنوب أفريقيا ومنها أو بين جنوب أفريقيا والدول الأعضاء الأخرى. ولذلك، فإن جنوب أفريقيا ستحتاج إلى مساعدة تقنية من وكالات الأمم المتحدة لإيجاد السبل الكفيلة بإدارة الهجرة وتيسيرها على نحو يخفف من الأعباء الملقاة على عاتق الخدمات الاجتماعية في جنوب أفريقيا، ووضع نموذج تمويل يستند إلى الأدلة من أجل المهاجرين وغيرهم من المجموعات السكانية المتنقلة، والحد من تأثير بعض الأمراض المُعدية الرئيسية (فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا والأمراض المُعدية المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي) على النظم الصحية لجنوب أفريقيا، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمسافرين أو الزائرين غير النظاميين.

٥٧- ولذلك من المهم أن تقوم وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على المستويين الإقليمي والدولي بتبادل المعلومات وزيادة فهم الخيارات السياساتية وعمليات التدخل المتاحة الرامية إلى تحسين الآثار السلبية للهجرة.

سابعاً- خاتمة

٥٨- كما أشير في بداية هذا التقرير، ستخضع جنوب أفريقيا للاستعراض الثاني في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد استوعبت الحكومة تدريجياً الشروط الإجرائية لهذه العملية وتقوم بتجسيدها بفعالية على المستوى الوطني. وستواصل الحكومة، في إطار نهجها الرامي إلى تنسيق عملها بفعالية حول الاستعراض الدوري الشامل، إقامة شراكات فعالة مع الأطراف الفاعلة للمجتمع المدني لتحسين الحوار الوطني فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها. وترى حكومة جنوب أفريقيا أن من المهم العمل بهذه الطريقة لأن تحقيق التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية من الناحية العملية يقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق الحكومة على المستوى الوطني. ويقدّر نظام الحكم في جنوب أفريقيا الدور الذي تضطلع به آليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية في تكملة الجهود الوطنية في هذا الخصوص.